العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541

النظام الإيراني بين فكيّ الانتفاضة وأزمات نفوذه الإقليمي

مواجهة إسرائيلية إيرانية مرتقبة تغذيها احتجاجات الوقود الأخيرة

تثير حالة العزلة التي يعيش على وقعها النظام في طهران، بسبب الاحتجاجات التي ضربت إيران الأسبوع الماضي وكذلك تفاقم مشاعر العداء نحو طهران في العراق، تساؤلات بشأن ردة فعل محتملة لإيران تجاه دول المنطقة لاسيما مع استمرار طهران في اتباع سياسة استعداء الجميع وتحميلهم مسؤولية إخفاقها الاقتصادي ما ترتب عنه خروج الشعب الإيراني إلى الشارع للاحتجاج على قرارات مجحفة في حقه.

نفوذ إقليمي في مهب الرياح

طهران – تروج السلطات الإيرانية لانتهاء موجة الاحتجاجات التي ضربت البلاد عقب إقرار زيادة كبيرة في أسعار الوقود، مستغلين في ذلك استمرار حالة التعتيم التي شملت قطع الإنترنت.

وترى العديد من الأوساط السياسية أن العزلة التي يعيشها النظام الإيراني، بسبب الرفض الشعبي الذي يلاقيه تزايد نفوذ طهران في كل من العراق ولبنان، تشكل مدعاة للتساؤل عن ردة الفعل التي ستقوم بها طهران للحفاظ على نفوذها في المنطقة أولا وثانيا لتهدئة أوضاعها الداخلية من خلال إقناع السلطات للشعب الإيراني بأن بلاده في حالة حرب.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أعلنت عن سقوط 143 قتيلا على الأقل في الاحتجاجات المنددة بارتفاع سعر الوقود في إيران في نوفمبر الجاري.

ودعا المنظمة في بيان لها المجتمع الدولي إلى إدانة استعمال إيران القوة المفرطة ضد المتظاهرين. وأوضح البيان أن معظم الوفيات تقريبا نجمت عن استخدام الأسلحة النارية، إلى جانب مقتل شخص تأثر من غاز المسيل للدموع. وأعربت المنظمة عن اعتقادها بأن عدد القتلى أعلى بكثير من الرقم المعلن، مبينة أنها تواصل تحقيقاتها في هذا الإطار. وأوضحت أنه بحسب المشاهد الموثقة يلاحظ استهداف قوات الأمن بعض المتظاهرين من مسافة قصيرة ومن أسطح المباني.

ومع استمرار تضييق الخناق عليها في العراق مع تواصل المظاهرات الرافضة لتدخل طهران في سياسات بغداد، يترقب محللون أن يكون هناك تحرك إيراني لمواجهة أخطار باتت تحدق بها لاسيما وأن اقتصادها أنهكته العقوبات الأميركية بسبب تخفيض طهران لالتزاماتها المتعلقة بالاتفاق النووي الموقع في العام 2015.

> **143**
> قتيلا سقطوا في الاحتجاجات المنددة بارتفاع سعر الوقود في إيران منذ منتصف نوفمبر الجاري

ويرى مراقبون أن الاحتجاجات التي اندلعت مؤخرا في إيران تعبر عن تردي الأوضاع الاقتصادية في طهران بسبب العقوبات المفروضة عليها.

ولكن هذا التراجع الاقتصادي في طهران يؤكد فرضيات تحرك إيراني محتمل وهو ما نوهت إليه صحيفة إسرائيلية الثلاثاء، محذرة من مواجهة إسرائيلية إيرانية في الأفق تغذيها أسباب داخلية للبلدين.وتعاني إسرائيل بدورها من أزمة سياسية حادة قد تجرها لإجراء ثالث انتخابات خلال عام واحد وذلك بعد فشل كل من رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو وزعيم حزب أزرق أبيض بيني غانتس في تشكيل حكومة.

وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إن كبار المسؤولين الإسرائيليين أشاروا إلى المشكلات المحلية التي يواجهها النظام الإيراني والتي تشمل موجة هائلة من الاحتجاجات في العراق ولبنان والتي اتخذت نكهة معادية لإيران، والاحتجاجات العنيفة التي وقعت الأسبوع الماضي في إيران ردا على ارتفاع أسعار الغاز.

وأضافت "التحذيرات حول التحركات الإيرانية المحتملة ضد إسرائيل ليست إنذارا خاطئا، لكن من المستحيل فصل اعتبارات المسؤولين الإسرائيليين تماما عن الوضع الداخلي، وخاصة قرار إدانة نتنياهو والمأزق في الجهود المبذولة لتشكيل الحكومة".

ولم تخف التوجس من محاولة نتنياهو، الذي يصارع التهميش في الظرف الراهن على الساحة السياسية، التحرك من خلال مهاجمة إيران عسكريا أو العكس وهو ما يجعل المخاوف الأميركية تتزايد.

وكان رئيس الوزراء قد اتهم خلال جولة له بهضبة الجولان المحتل إيران بالتخطيط لمهاجمة إسرائيل.

وكانت إيران قد واصلت في الفترة الأخيرة مهاجمة من تسميهم أعداءها في المنطقة، على غرار إسرائيل والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، متوعدة إياهم في حال "إثبات ضلوعهم في تأجيج الاضطرابات التي هزت أكثر من 120 مدينة إيرانية".وكانت واشنطن قد استبقت التحرك الإيراني المحتمل المدفوع باستشعار طهران خطر تراجع نفوذها في المنطقة من خلال نشر جنود إضافيين وحاملة طائرات في الخليج العربي، بالإضافة إلى محاولة إدارة الرئيس دونالد ترامب تعزيز حضور بلاده العسكري في العراق في ظل تنامي الخطر الإيراني.

ولم تكتف واشنطن بذلك بل تواصل تدريب حلفائها ومن بينهم المملكة العربية السعودية على التصدي للتهديدات في مياه الخليج، إذ تسعى لإطلاق تحالف يواجه تهديدات إيران.

خسائر فرنسا في مالي قد ترغمها على تغيير خطط مواجهة المتطرفين

باريس – تثير حادثة مقتل 13 عسكريا فرنسيا في مالي العديد من التساؤلات بشأن مدى صمود الجيش الفرنسي وقيادته في ظل الخسائر التي يتكبدها في منطقة الساحل، لاسيما وأن تقدم المتطرفين هناك مستمر.

وتمثل الخسائر الأخيرة مدعاة للتساؤل عن إمكانية تغيير الجيش الفرنسي لإستراتيجيته في الساحل الأفريقي وكذلك طلبه دعما أوروبيا لوقف زحف المتطرفين.

وقُتل 13 عسكريا من قوة برخان في مالي في تصادم مروحيتين أثناء عملية قتالية ضد جهاديين، في سياق أمني بات مقلقا للغاية في منطقة الساحل.

وتعد هذه أكبر حصيلة بشرية في صفوف الجنود الفرنسيين منذ بداية انتشارهم في الساحل عام 2013 وإحدى أكبر الخسائر للجيش منذ تفجير مقر "دراكار" في لبنان عام 1983 الذي أسفر عن 58 قتيلا.

ووقع الحادث مساء الاثنين أثناء "عملية قتالية" في ليبتاكو في منطقة ميناكا على حدود مالي والنيجر وبوركينا فاسو، حيث تُجري قوة برخان الفرنسية لمكافحة الجهاديين بشكل منتظم عمليات ضد مجموعات مسلحة بينها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

وكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في تغريدة "لم يكن لدى هؤلاء الأبطال الـ13 إلا هدفا وهو حمايتنا".

وعلى خطّ موازٍ، أوضح بيان للرئاسة الفرنسية أن ماكرون حيّا "بأقصى درجات الاحترام ذكرى هؤلاء الجنود من القوات البرية، وهم ستة ضباط وستة مساعدين وكابورال سقطوا خلال عملية وقُتلوا من أجل فرنسا في المعركة الصعبة ضد الإرهاب في منطقة الساحل".

وقالت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في بيان "هذا الخبر الرهيب يُثكل جيوشنا ومجتمع الدفاع وفرنسا بأسرها"، مشيرة إلى أن "تحقيقا فتح بهدف تحديد الظروف الدقيقة لهذه المأساة". وأعربت حكومة مالي ورئيس بوركينا فاسو روك مارك كريستيان كابوري، الثلاثاء، عن تضامنهما مع فرنسا التي يقاتل جنودها الجهاديون إلى جانب جيوشهما.

ومن جهته، قال رئيس المفوضية الأوروبية المنتهية ولايته جان كلود يونكر "أوروبا بأسرها في حداد لأن في مالي كما في خارجها إنه الجيش الفرنسي الذي يدافع عن أمن أوروبا".

ومن بين الضحايا، نجل الوزير السابق والسيناتور الوسطي الفرنسي جان-ماري بوكيل. وينتمي سبعة من الجنود الذين قُتلوا إلى الفوج الخامس للمروحيات القتالية في منطقة بو جنوب غرب البلاد وأربعة آخرين إلى الفوج الرابع للطائرات الحربية في منطقة غاب جنوب شرق البلاد.

وبحسب تعداد أُجري انطلاقا من أرقام نشرتها رئاسة الأركان، يرفع هذا الحادث عدد قتلى الفرنسيين إلى 41 في منطقة الساحل منذ بدء تدخلهم عام 2013 مع عملية سيرفال.

> **بعد ستّ سنوات من التدخل الفرنسي لا تزال أعمال العنف الجهادية حاضرة في شمال مالي وفي بوركينا فاسو**

ويشارك في عملية برخان التي تلت سيرفال منذ أغسطس 2014، 4500 عسكري فرنسي في منطقة الساحل الأفريقي، والتي تمتدّ على مساحة توازي مساحة أوروبا، وذلك لدعم الجيوش الوطنية التي تحارب الجهاديين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية أو القاعدة.

ولكن بعد ستّ سنوات من التدخل الفرنسي، لا تزال أعمال العنف الجهادية حاضرة في شمال مالي وقد انتشرت في وسط البلاد وكذلك في بوركينا فاسو وفي النيجر المجاورين.

ومنذ 2012، أدت الأعمال العدائية بالإضافة إلى أعمال عنف بين الجماعات، إلى مقتل الآلاف من الأشخاص ونزوح مئات الآلاف من المدنيين.

وبالرغم من جهود التدريب التي بذلها الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في مالي وقوة برخان، إلا أن الجيوش الوطنية في دول الساحل وهي الأفقر في العالم، لا تزال عاجزة عن وقف الهجمات.

وقُتل 43 جنديا ماليا في منتصف نوفمبر في هجوم في شرق البلاد قرب الحدود مع النيجر، إضافة إلى حوالي مئة عسكري مالي قُتلوا في هجومين جهاديين خلال شهر واحد في فصل الخريف في المنطقة الحدودية نفسها بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

أنقرة تعتقل 168 شخصا يشتبه في علاقتهم بغولن

إسطنبول – تواصل السلطات التركية حملة الاعتقالات الجماعية بحق من تشتبه بأنهم على صلة بالداعية فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بمحاولة تدبير الانقلاب الفاشل في 2016.

وتجدد الحكومة التركية اتهامات الإرهاب بحق من تشتبه بأنهم على صلة بمن تعتبرهم إرهابيين، أو مَن تقول إنهم على صلة بغولن.

وأمرت أنقرة الثلاثاء باعتقال 168 شخصا منهم أفراد من الجيش للاشتباه في صلاتهم بشبكة رجل الدين فتح الله غولن التي تقول أنقرة إنها دبرت محاولة الانقلاب عام 2016.

وشنت أنقرة حملة على من تشتبه في أنهم من أنصار غولن، المقيم بالولايات المتحدة، منذ محاولة الانقلاب التي قُتل فيها نحو 250 شخصا. ومازالت العمليات التي تستهدف الشبكة جارية.

وقال مكتب المدعي العام في إسطنبول إنه أمر باعتقال اثنين من المدنيين و52 من أفراد الجيش بينهم ضابطان متقاعدان برتبة كولونيل وضابط في الخدمة برتبة لفتنانت كولونيل واثنان برتبة ميجر طردهما الجيش. وتم القبض على أكثر من نصف الأشخاص الصادرة بحقهم أوامر اعتقال الثلاثاء.

وقالت شرطة إسطنبول إنها اعتقلت 15 من 27 شخصا أصدر المدعون أوامر باعتقالهم في تحقيق منفصل عن استخدام المشتبه بهم لتطبيق باي لوك للرسائل الذي تستخدمه شبكة غولن.

وفي إقليم قونية وسط البلاد، قالت وكالة الأناضول الحكومية إن ممثلي الادعاء أصدروا أوامر باعتقال 50 شخصا. وأضافت الوكالة أن المدعين في أنقرة أمروا باعتقال 36 جنديا بالإضافة إلى مدني واحد.

وفي حملة التطهير المستمرة منذ ثلاث سنوات بعد محاولة الانقلاب، سجنت السلطات أكثر من 77 ألف شخص تمهيدا لمحاكمتهم وعزلت عن العمل نحو 150 ألف موظف حكومي وأفراد جيش وغيرهم.

وعلى صعيد الحريات العامة والصحافية وحقوق الإنسان أعلنت تركيا حالة الطوارئ بعد وقت قصير من محاولة انقلاب 2016. وخلال عامي فرض الطوارئ، أقالت تركيا أو أوقفت عن العمل 150 ألفا من القضاة وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والموظفين الحكوميين وغيرهم للاشتباه بدعمهم لغولن.

ودافعت أنقرة عن الإجراءات قائلة إنها رد ضروري على التهديد الأمني الكبير الذي تواجهه البلاد وتوعدت بالقضاء على شبكة غولن. ويقول منتقدون إن الرئيس رجب طيب أردوغان استغل محاولة الانقلاب كذريعة لقمع المعارضة وتعزيز قبضته على السلطة وهو اتهام تنفيه أنقرة.

وانتقد حلفاء غربيون لتركيا ومنظمات حقوقية الحملة الموسعة قائلين إن السلطات تتخذ من محاولة الانقلاب ذريعة لسحق معارضيها.

التوتر يطبع علاقة ترامب بوزارة الدفاع الأميركية

واشنطن – يبدو أن قرارات القائد الأعلى للجيش الأميركي دونالد ترامب بدأت تثير توترا مع وزارة الدفاع، ولعل أبرز هذه القرارات العفو الرئاسي على جنود حكم عليهم في جرائم حرب ورفض التحاق المتحولين جنسيا بالجيش وصولا إلى الانسحاب من سوريا.

وشكلت إقالة قائد البحرية الأميركية الأحد آخر أمثلة العلاقات المضطربة بين الرئيس الأميركي مع من كان يسميهم في بداية ولايته "جنرالاتي".

وأثارت قرارات العفو التي أصدرها ترامب لمصلحة العديد من الجنود الذين أدينوا في جرائم حرب، أزمة في صلب القضاء العسكري الأميركي. وحين أراد قائد البحرية الأميركية ريتشارد سبنسر ترميم الأمر، أخفق وخسر منصبه.

وكان سبنسر قد اقترح اتفاقا سريا مع ترامب من دون إبلاغ وزير الدفاع مارك إسبر الذي شعر أنه تعرض لخيانة فأقاله.

ولكن وزير الدفاع اضطر للامتثال عندما أمره الرئيس ترامب بالعفو التام عن أحد الجنود هو إدوارد غالاغير الذي دافعت عنه قناة فوكس نيوز المحافظة.

واعتبرت الخبيرة في قضايا الدفاع في جامعة جورج تاون كايتلين تلمدج أن "ترامب يضعف القضاء العسكري من أجل الدفع بمصالحه السياسية". وأضافت أن الرئيس الأميركي الذي يجامل القادة المستبدين "يتملق من ينتهكون قوانين الحرب".

ومع أنه يبدو أن ترامب يحظى ببعض الدعم من الجنود الذين يصفقون له في زياراته القواعد العسكرية، فإن أولى حالات التوتر ظهرت سريعا عندما أعلن في صيف 2018 في تغريدة أنه ينوي منع الجيش الأميركي من توظيف المتحولين جنسيا وهي السياسة الجديدة التي بدأ تنفيذها.

جاك ريد

تدخلات ترامب في القضاء العسكري مخجلة وغير مسؤولة

ولم يكتف ترامب بمنع المتحولين جنسيا من الالتحاق بالجيش فقط بل فاجأ وزارة الدفاع بإعلانه إرسال عسكريين إلى الحدود مع المكسيك لاحتواء الهجرة غير الشرعية.

وكانت هناك أيضا قضية العرض العسكري الذي رغب فيه ترامب وأزعج العسكريين الأميركيين الذين لا يحبذون عرض قوتهم أمام المسؤولين المنتخبين.

وهناك أيضا وخصوصا الإعلانات المتكررة للرئيس بشأن انسحاب القوات الأميركية من سوريا الأمر الذي عارضه الجيش الأميركي بشدة لاسيما أن هذا القرار يعرض حلفاءهم في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي وهي قوات سوريا الديمقراطية، قسد، للخطر بعد غزو القوات التركية للشمال السوري.

وكان الإعلان الأحادي الأول للانسحاب في ديسمبر 2018 وراء تقديم وزير الدفاع السابق جيم ماتيس استقالة مدوية.

وذكر الجنرال السابق في مشاة البحرية ترامب خصوصا بواجب واشنطن تجاه حلفائها.

وفي مؤشر على استمرار التوتر في علاقة الرجلين، وصف ترامب مؤخرا ماتيس بأنه "أكثر جنرال حظي بما يفوق قيمته في العالم"، ورد عليه ماتيس بأنه "أثبت قيمته في ساحات المعارك، في حين أثبت ترامب قيمته بشهادة من طبيب".

واتهم ترامب مرارا بتسييس الجيش خصوصا في يونيو 2019 عندما طلب البيت الأبيض من اليابان إبقاء مدمرة قاذفة صواريخ سميت باسم السيناتور جون ماكين الذي يكرهه، بعيدا عن نظره.

ومؤخرا شكك البيت الأبيض علنا في ولاء عسكري حاصل على أوسمة هو اللفتنانت كولونيل الكسندر فيندمان وهو الشاهد الرئيسي في التحقيق في إقالة ترامب.

وقال بيتر فيفر الخبير في القوات المسلحة في جامعة دوكي "ستكون هناك دائما مناوشات في العلاقة بين المدنيين والعسكريين"، ولكنه أضاف أنه رغم أن تدخلات ساكن البيت الأبيض لإلغاء أحكام القضاء العسكري "تدخل ضمن صلاحياته لكنها لا تنم عن حكمة".

وذهب السيناتور الديمقراطي جاك ريد أبعد من ذلك بوصفه هذه التدخلات بأنها "مخجلة وغير مسؤولة" مندداً بإدارة ترامب "المختلة".

وتشير طبيعة علاقة الرئيس بالجيش ووزارة الدفاع إلى ضرورة أن يأخذ ترامب بعين الاعتبار تحسين هذه العلاقة لتعزيز خزانه الانتخابي قبل الدخول في مغامرة إعادة الانتخاب التي لن تكون سهلة مع مواصلة الديمقراطيين تحقيقاتهم الرامية لعزله بالرغم من تنديداته بذلك.

قرارات عبثية